مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: المفاضلة بين الاستعمالات اللغوية بحكم الأجود في خطاب سيبويه وأثرها في الدرس اللغوي العربي القديم
اسم الكاتب: سيف الدين الفقراء، سارة عبدالمجيد الزبيدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9456
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكمة



المجلد 22، العدد 2
ذو الحجة 1446هـ / يونيو 2025م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2339-1996

https//:doi.org/10.36394/jhss/22/2/18

المفاضلة بين الاستعمالات اللغويّة بحكم الأجود في خطاب سيبويه وأثرها في الدّرس اللغويّ العربيّ القديم.

سيف الدين الفقراء[1]

سارة عبدالمجيد الزبيدي[2]

تاريخ الاستلام: 09-12-2023 **تاريخ القبول: 29-06-2024**

ملخص البحث:

يدرسُ البحثُ المفاضلة بين الاستعمالات اللغويّة بحكم الأجود في خطاب سيبويه وأثرها في الدّرس اللغويّ العربيّ القديم؛ فالأحكام التّقويميّة من السّمات البارزة في النظريّة النّحويّة، وهي أحكام تنوّعت في الدّرس اللغويّ بين القبول والرّفض والنّقد، وتشيع في كتاب سيبويه الذي أرسى دعائم هذا النهج في النظر اللغويّ

تنبع مشكلة البحث من عدم وجود دراسة خاصة تتناول موضوع المفاضلة في الأحكام التّقويميّة، وجلّ ما كُتب عن هذا الموضوع جاء ضمن دراسة الأحكام التّقويميّة عامّة ومصطلحاتها، وعن النقد اللغويّ في العربيّة، دون إفراد المفاضلة بين الاستعمالات ببحث مستقل، أو تخصيص حكم الأجود بدراسة خاصة في باب المفاضلة.

اتّخذ البحثُ من المنهج الوصفيّ التّحليليّ أداة في البحث من خلال استقراء مظاهر المفاضلة بالحكم التّقويميّ أجود عند سيبويه، وتصنيف الاستعمالات اللغويّة الموسومة به، وتحليلها وبيان مظاهر هذا الحكم، وكشف معاييرها

وتتمثل أهداف البحث في إبراز المفاضلة في الأحكام التقوميّة عند سيبويه، وبيان مفهوم الأجود لغة واصطلاحًا، وتعرّف مراحل تطوّر نشأة هذا الحكم حتى عهد سيبويه، وتبيّن مظاهر استعماله في الدّرس اللغويّ عند سيبويه، واستخلاص معايير المفاضلة بهذا الحكم.

وتتلخص أهمية البحث في كونه يدرس المفاضلة بحكم الأجود بين الاستعمالات اللغويّة في البنى الصرفيّة والنّحويّة عند سيبويه، وفيه بيان لمعايير إصدار هذا الحكم عنده، وهو يفاضل بين الاستعمالات اللغويّة، وفي البحث تأصيل للمصطلح وبيان ظروف نشأته الأولى في الدّرس النّحويّ.

الكلمات الدالة: المفاضلة، الأجود، التّقويم اللغويّ، سيبويه، النّقد اللغويّ.

---

(1) كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)
salfuqara@sharjah.ac.ae

(2) كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الشارقة (الشارقة – الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيدّ الأنبياء والمرسلين، وعلى آل بيته، وأصحابه الأطهار، وعلى تابعيه، أمّا بعد:

عندما أدلى المستشرق كارتر بدلوه في مسألة أوليّة النّحو العربيّ وأصالته، استند في رأيه إلى مسألة تأثّر سيبويه بالمصطلحات الفقهية؛ لأنّه بدأ حياته طالباً لعلم الفقه، فبرزت عنده مصطلحات فقهية، مثل: حسن وقبيح، ومستقيم ومحال، وأنّ سيبويه أعطاها مفهوماً نحويّاً تقنيّاً، وسار المستشرق (Gwynne) على خطى سيبويه في هذا التأثر؛ إذ رأى حسب إحصاء جيرار تروبو أنّ مصطلح القياس ورد عند سيبويه مئتين وست مرات، ومصطلح (أولى) إحدى وثمانين مرة، و(أقيس) ست عشرة مرة، و(أحرى) خمس مرات، و(أجدر) خمسين مرة. (جدامي، 2016، ص 48 - 49).

من هنا نبعت مشكلة البحث؛ فشيوع الأحكام التّقويميّة -بغض النّظر عن أصولها الفقهية- مسألة لا تحتاج نقاشاً من حيث سعتها في كتاب سيبويه، وفي الفكر النّحويّ بعامة، وثمّة دراسات ليست قليلة في هذا الباب في العصر الحديث أشرنا إليها في هذا البحث، ولكنّ هذه الدراسات أغفلت -إلاّ بعضها- مسألة المفاضلة في هذه الأحكام، ولم تُفرد حكم الأجود في المفاضلة على شيوعه بدراسة خاصّة به تكشف أبعاده في الدّرس اللغويّ، فماذا يعني هذا الحكم في المفاضلة اللغويّة؟ وكيف نشأ؟ وما مظاهر استعماله في الاستعمالات؟ وما معايير إصداره عند سيبويه؟

تتجلى أهميّة البحثِ في تأصيل مفهوم مصطلح الأجود وبيان إرهاصات نشأته وتطوّره حتى سيبويه، وعرض مظاهر استعماله في تقويم الاستعمالات اللغويّة، لاستخلاص المعايير التي بنى عليها سيبويه هذا الحكم، وبيان منهجه في ذلك؛ لتكون هذه الدراسة منهجاً لدراسة أوسع تتعلّق ببحث المستويات اللغويّة والمفاضلة بين أحكامها التّقويميّة والمقارنة بين الأحكام.

والهدف الذي سعى البحث إلى تحقيقه هو الكشف عن الاستعمالات اللغويّة المعنيّة بهذا الحكم عند سيبويه، وتصنيفها وتحليلها، وربطها بمسألة الأفضلية في المستويات اللغويّة، للوقوف على ضوابط إصدار الأحكام وبيان مسوغاتها، زيادة على السعيّ لمعرفة نشأة الحكم التّقويميّ ودور النحاة المتقدمين في ترسيخ نهج التّقويم اللغويّ في الدّرس اللغويّ.

اتّخذ البحث من المنهج الوصفيّ أداة من خلال استقراء المسائل اللغويّة التي وسمها سيبويه بحكم الأجود، وتصنيفها في بنى لغويّة وأخرى نحويّة، وتحليلها، والربط بين هذه الأحكام والمعايير التي استند إليها سيبويه في إصدارها للوصول إلى ضوابط هذا الحكم عند سيبويه.

نـال موضـوع الأحـكام التّقويميّـة اهتمـام بعـض الدراسـات، ولامـس بعضهـا حكـم الأجـود بإيجـاز، ومـن هـذه الدراسـات: كتـاب (منهـج سـيبويه فـي التّقويـم النّحـويّ) لمحمـد كاظـم البـكاء 1989، ودراسـة زهيـر سـلطان(المؤاخذات النّحويّـة حتـى نهايـة المئـة الرابعة) جامعـة قاريونس، 1994، وخصّـه نـزار بنيـان بمبحـث مختصـر فـي كتابه(الأحـكام التقوميّـة فـي النّحـو العربـيّ) 2011، وثمّـة إشـارات إليـه فـي كتـاب (الأحـكام النوعيّـة والكميّـة فـي النّحـو العربـيّ) لصبـاح السـامرائي 2012م. وجـاء أيضـاً باختصـار فـي رسـالة سلامـة السـراحين (أحـكام التّقويـم اللغـويّ فـي القـراءات القرآنيّـة) 2014، حيـث عـرض جملـة مـن مظاهـر هـذا الحكـم فـي القـراءات. وقـد ورد هـذا الحكـم أيضـاً فـي دراسـة محمـود الريامـي (المصطلحـات التّقويميّـة فـي النظريـة النّحويّـة) 2017، فأشـار إليـه مـن حيـث المفهـوم والدلالـة باختصـار. وتوجـد رسـالة بعنـوان (المفاضلـة بيـن اللغـات فـي كتـاب سـيبويه) للبنـى العطابـي، الجامعـة الهاشـمية، 2010، تناولـت المفاضلـة بيـن اللهجـات علـى المسـتوى النّحـويّ، والمفاضلـة بيـن اللهجـات صّوتيـاً وصرفيـاً، وثمـة رسـالة ماجسـتير حـول إبـرام الحكـم النّحـويّ عنـد سـيبويه، لرعـد الإبراهيمـي، بجامعـة الإسـراء، عمّـان، 2021، تناولـت مسـألة الحكـم النّحـوي وأصـول إبرامـه عنـد سـيبويه.

لـم نجـد دراسـة خاصـة بحكـم الأجـود تفضيليـاً فـي النّحـو العربـيّ إلا دراسـة (الأجـود نحويّـاً فـي كتـاب سـيبويه) لرعـد سـليمان، مجلـة آداب الفراهيـدي، جامعـة تكريـت، 2022، وهـي خاصـة بترجيحـات سـيبويه عندمـا يذكـر وجهيـن إعرابييـن ثـم يقـول: والرفـع أجـود أو النصـب أجـود، ولهـذا تميّـز البحـث عـن الدراسـات الأخـرى باختصاصـه بحكـم الأجـود نشـأة ومفهومـاً ومظاهـر ومعاييرعنـد سـيبويه، وإبـراز مسـألة المفاضلـة بيـن الأحـكام التّقويميّـة بالاعتمـاد علـى كتـاب سـيبويه مدونـة للدراسـة.

اقتضت طبيعة البحث وموضوعه تقسيمه في موضوعات ثلاثة:

- المهاد المفاهيمي: المفاضلة، والأجود.
- نشأة حكم الأجود حتى عهد سيبويه.
- الاستعمالات اللغويّة الموسومة بحكم الأجود عند سيبويه.

خلـص البحـث إلـى بيـان مفهـوم حكـم الأجـود، وصلتـه ببعـض الأحـكام التّقويميّـة التـي تـدور فـي فلكـه، وبيّـن أيضـاً نشـأة حكـم الأجـود قبـل سـيبويه وتطـوّره عنـده، وأبـرز معاييـر سـيبويه في إصـدار حكـم الأجـود علـى المسـائل اللغويّـة، وتتمثّـل فـي الشـيوع والكثـرة، والأصـل والفـرع، والقيـاس والاطـراد، واتفـاق اللفـظ والمعنـى أو تشـاكلهما، وصحـة المعنـى والدلالـة، والبعـد عـن اللبـس، وكانـت مراعـاة صحـة البنيـة اللغويّـة للفـظ، وتحقيـق القواعديّـة للبنـى التركيبيّـة حاضـرة فـي هـذه المعاييـر

- **المهاد المفاهيمي: المفاضلة، والأجود:**

1. المفاضلة لغة واصطلاحاً

جاء في (لسان العرب) أنّ الفَضْل والفَضِيلة ضدُّ النَّقْص والنَّقِيصة، والتَّفاضُل بَيْنَ الْقَوْمِ: أَن يَكُونَ بَعْضُهُمْ أَفضَل مِنْ بَعْضٍ. وفَضَّلته عَلَى غَيْرِهِ تَفْضِيلًا إِذا حكَمْتَ لَهُ بِذَلِكَ أَو صيَّرته كذلك، والمفاضلة مصدر فاضَلَ أي فضّل شيئاً على آخر. (ابن منظور،1997، ج11، ص525).

فصّل الزّبيديّ في معنى التّفضيل بقوله: "وفَضَّلَه على غيرِه تَفْضِيلاً: مَزّاهُ أَي أثبتَ لَهُ مَزِيّةٍ، أَي خَصْلَة تُمَيِّزُه عَن غيرِه، أَو فَضَّلَه: حَكَمَ لَهُ بالتَّفْضيل، أَو صَيَّرَه كَذَلِك، وقَوْله تَعالى: (وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) (الإسراء:70) ... والتَّفاضُل: التَّمازي فِي الفَضْل، وَهُوَ التفاعُلُ من المَزِيَّة، والتَّفاضُلُ بَين القومِ: أَن يكونَ بعضُهم أَفْضَلَ من بعضٍ. وفاضَلَني فَفَضَلْتُه أَفْضُلُه فَضْلاً: غالَبَني فِي الفَضْلِ فَغَلَبْتُه بِهِ، وكنتُ أَفْضَلَ مِنْهُ". (الزبيديّ،2001، ج30، ص171)

وهذا المعنى اللغويّ هو الذي يرتبط بموضوع البحث؛ فالمفاضلة تعني الموازنة بين استعمالين، وتفضيل أحدهما على الآخر، وإعطاءه مزية عليه، وفي العادة تكون هذه المفاضلة في الإيجابيات، ولكن في الأحكام التّقويميّة اللغويّة تكون في الإيجابيات أو في السلبيات مثل القبيح والأقبح، والرديء والأردأ، والبعيد والأبعد، والضعيف والأضعف، وهذا يعني أنّ المفاضلة في الأحكام لا تعني دائماً ذكر مزية المفضّل، أو ذكر ما هو أفضل، بل قد تسير باتجاه عكسي وهو المواضعة؛ (أي: وصفها بأنّها وضيعة) في وصف الاستعمالات اللغويّة

وليست المفاضلة مصطلحاً نحويّاً له مفهوم خاص في الدّرس اللغويّ، بل هي ظاهرة منهجيّة في مصنفات العلماء وفكرهم النّحويّ، فهي نوع من الموازنة والمقارنة بين أمرين واختيار أحدهما، فالتعريفات التي توجد في الدّرس اللغويّ تتحدّث عن الموازنة في النقد الأدبيّ، والموازنة النقديّة التي تعني "المفاضلة بين شاعرِيْن، أو كاتِبيْن، أو عَملَيْن أدَبِيَيْن، أو أكْثَر للوصولِ إلى حكمٍ نقديٍّ" (مطلوب، 2001، ص412). وعُرّفت الموازنة في الأدب بأنّها إقامة مُقارنةٍ بين أدِيبَيْن أو أثَريْن أدَبيَيْن أو فِكرتَيْن (يعقوب، وعاصي، 1987، ص1205).

استعمل العلماء مصطلحات مرادفة للمفاضلة مثل الموازنة، وفي هذا الموضوع دراسات كثيرة لا سيما الموازنة بين الشعراء التي حظيت بمصنفات قديمة وحديثة مثل الموازنة بين الطائيين. ومن المصطلحات المستعملة الاختيار؛ وهو مصطلح يقوم على المفاضلة ثم الترجيح، وهذا موضوع فيه دراسة مفصّلة تغني عن الخوض فيه (هبشان، 2016، ص321).

وبناء على ما سبق يمكن القول: إنّ المفاضلة في الأحكام التّقويميّة تعني المقارنة والموازنة بين الاستعمالات اللغويّة في البنى والتراكيب، واختيار أحدها وتمييزه عن البقية، وإصدار حكم بأفضليّة أحدهما على الآخر؛ وقد تكون المفاضلة بين استعمالات لغويّة مقبولة؛ فتدخل المقارنة في باب المفاضلة الإيجابيّة، مثل أبين وأولى وأحسن وأجود وأقوى وأفضل وأعرب، وأفضل، أو قد تكون بين استعمالين لغويين ضعيفين أو مرفوضين أو أكثر فتدخل في باب المواضعة إن جازت التسمية؛ فهي في باب المقارنة السلبيّة، نحو: أردأ وأضعف وأبعد وأقبح وأفحش، وثَمّة نوع ثالث من الموازنة يقوم على المقارنة بين استعمالين لغويين أحدهما مقبول؛ فيحكم له بالجودة، والآخر مرفوض أو ضعيف؛ فيحكم له بالضّعف أو الغلط أو البعد أو الفساد أو غير ذلك من الأحكام المردودة.

إذاً المفاضلة في الأحكام تعني الموازنة بين الاستعمالات اللغويّة الحسنة المقبولة والفصيحة ومستويات أخرى أدنى قبولاً أو مرفوضة، وهذه المفاضلة قد تكون لأسباب لغويّة، أو لأسباب ذوقيّة انطباعية غير معلّلة بمعيار لغويّ، مثال ذلك ما نصّ عليه سيبويه: "واعلم أنّ ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو حَسَنٍ وحِسَان، فإنّ الأجودَ فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حِسان قومُه. وما كان يُجمع بالواو والنون نحو منطلِق ومنطلقين، فإنّ الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدم، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلِق قومُه" (سيبويه، 1988، ج2، ص43).

فحكم سيبويه بالأجود مفاضلةٌ لا تلغي صحة الوجه الآخر من الاستعمال. ويفهم من كلام سيبويه جواز القول: مررتُ برجلٍ حسن قومُه، ومررتُ برجلٍ منطلِقين قومُه، غير أنّ الأفضلية في الاستعمال لما حكم عليه بالأجود، لأسباب تتعلّق بالمطابقة أو عدمها بين العامل والفاعل.

ولا بأس ونحن بصدد تأطير مفهوم المفاضلة في الأحكام التّقويميّة أن نُبرز بعضاً من أبعاد هذه القضية في النّحو العربيّ؛ فمصطلحات المفاضلة شاعت في الأحكام التّقويميّة في الدّرس اللغويّ، وهي: أحسن، أفضل، أولى، أظهر، أبين، أقرب، أحبّ، أجود، أرجح، أظهر، أكثر، أوجب، أعرب، أقيس، أسهل، أعجب، أوضح، أحرى، أعرف، أشهر، وأجرى، وأسوغ، وأجدر، ويقابلها أحكام نقديّة مردودة مثل: أقبح، أبعد، أردأ، أضعف، أشذ، أقلّ، أسوأ، أخبث، أفحش، أفسد، خلاف الأولى.

وثّمة سمات تبرز في هذه الأحكام نعرّج عليها باختصار يقتضيه المقام، ومنها:

1. يقوم قسم منها على ثنائيّات تعكس إدراك النّحاة للمستويات الاستعماليّة والموازنة بينها، فيوجد في الأحكام: حسن وأحسن، وظاهر وأظهر، وبيّن وأبين، وقريب وأقرب، وجيّد وأجود، وراجح وأرجح، وكثير وأكثر، وواجب وأوجب، وعربيّ وأعرب، ومقيس وأقيس، وسهل أسهل، وعجيب وأعجب، وواضح وأوضح، وحريّ وأحرى، وسائغ وأسوغ، وهذه

الثنائيّة تبرز في الأحكام المردودة أيضاً مثل: قبيح وأقبح، وبعيد وأبعد، ورديء وأردأ، وضعيف وأضعف، وشاذّ وأشذّ. وقليل وأقلّ، وسيئ وأسوأ، وخبيث وأخبث، وفاحش وأفحش، وفاسد وأفسد.

ومن أمثلة ذلك في الكتاب ما ذكره سيبويه في أبنية الفعل المضارع، نحو قوله: "وقد بنوا فَعِل على يَفعِل في أحرف، كما قالوا: فَعُل يفعُل فلزموا الضمة، وكذلك فعلوا بالكسرة فشُبّه به. وذلك حَسِب يحسِب، ويَئِس يَيئِس، ويِيس ييِيس، ونَعِم ينعِم. ... والفتحُ في هذه الأفعال جيّد، وهو أقيس" (سيبويه، 1988، ج4، ص 39). فالكسر عند سيبويه نمط قياسيّ وإنّ عدّه بعضهم شذوذاً، ولكنّ المغايرة أقيس عنده في هذه الأفعال.

2. ثمّة تفاوت بيّنٌ في شيوع هذه الأحكام في الدّرس اللغويّ؛ فبعضها غزير الانتشار في المصادر اللغويّة، مثل: جيد وأجود، وحسن وأحسن، وقبيح وأقبح، وبعضها متوسّط الشّيوع مثل بعيد وأبعد، وبعضها محدود الاستعمال مثل: أحرى وأعرب وأجدر وأسوغ.

3. توجد طائفة من الأحكام استند العلماء إلى معايير في إصدارها، وقسم منها لا يخلو من الانطباعيّة والذوقيّة التي لم يعزّزها العلماء بتعليل يفسرون به مسوّغ الحكم الذي أصدروه، والذوقيّة في الأحكام فيها دراسات تغني عن الشرح فيها، منها دراسة عبير عيسى الموسومة بـ (أثر الذوقيّة في النظر النّحويّ)، مجلة الجامعة العراقيّة، 2021، ودراسة عمر محمد الموسومة بـ (الذوق اللغويّ وأثره في اللغة)، مجلة كلية التربية الأساسيّة، 2008.

4. يوجد قسم كبير من هذه الثنائيات تستند إلى ضوابط ومعايير لغويّة، مثل: القياس والسماع، والأصل والفرع، والكثرة والشيوع، ومراعاة اللفظ والمعنى، والحمل على الظاهر.

5. لقد انبثقت الأحكام التّقويمية عند سيبويه ومنها حكم الأجود من استقرار نظرية المستويات في فكر سيبويه الذي تحدّث عن هذه المستويات في مفتتح كتابه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة، وأشار فيه إلى أنّ الكلام فيه ما هو مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. (سيبويه، 1988، ج1، ص 25).

2. مفهوم الأجود:

تدلّ لفظ (الجود) على معان كثيرة في اللغة منها: الحُسن والكثرة، و(الجَيِّد): نَقِيضُ الرَّدِيءِ، "وَيُقَالُ: هَذَا شَيْءٌ جَيِّدٌ بَيِّن الجُودة والجَوْدة، وَقَدْ جَادَ جَوْدة وأَجاد: أَتى بالجَيِّد مِنَ الْقَوْلِ أَو الْفِعْلِ، وَيُقَالُ: أَجاد فُلَانٌ فِي عَمَلِهِ وأَجْوَد وَجَادَ عَمَلُهُ يَجود جَوْدة" (ابن منظور، 1997، ج3، ص135).

وصيغة أجود تأتي للمفاضلة أو التعجب، ولها دلالات حسب الاستعمالات اللغويّة، فهي بمعنى أكرَم وتُشتقّ من الجود الذي بمعنى الكرم، أو قد تدلّ على معنى الأحسن من الجودة، وثمّة معان أخرى نصّ عليها العلماء (ابن منظور، 1997، ج3، ص136)

والمفهوم الاصطلاحيّ لحكم الأجود يدلّ على مستوى من المفاضلة بين استعمالات لغويّة يجيزها النظام اللغويّ، وتَميّز أحدهما عن الآخر وصار له ميزة تؤهله ليكون الأفضل، وهذه المفاضلة ترجع لأسباب لغويّة معياريّة، أو لأسباب ذوقيّة انطباعيّة، ففي قول سيبويه: "واعلم أنّ ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو حَسَنٍ وحِسَان، فإنّ الأجودَ فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حِسان قومُه. وما كان يُجمع بالواو والنون نحو منطلِق ومنطلقين، فإنّ الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدم، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلِق قومُه" (سيبويه، 1984، ج2، ص43). فالأجود في هذا الموضع تفضيل لا يتعارض مع صحة الاستعمال الآخر، ولكنّه يعطي لأحدهما أفضليّة على الآخر، لمعايير تتعلّق بقياس العمل وإفراد الفعل مع مرفوعه الجمع.

نظر سيبويه في الاستعمالات اللغويّة من منظور تقويميّ يقوم على المفاضلة والتّرجيح بينها، حتى غدا ذلك منهجاً له في التّقويم اللغويّ، وسارت عنده الأحكام في اتّجاهين كميّ ونوعيّ، فالكميّ مثل: كثير وأكثر وقليل ونادر، ونقديّ نوعي مثل: حسن وجيّد وضعيف وعربيّ جيدّ، ومحال وقبيح، وهذا النهج في المفاضلة أصبح سمة من سمات التفكير النّحويّ فيما بعدُ عند اللغويين، وهذه مسّألة نالت من البحث ما نالت عند صباح السامرائي في كتابه (الأحكام النوعيّة والكميّة في النّحو العربيّ)، وكذلك نزار حميداوي في كتابه (الأحكام التّقويميّة في النّحو العربيّ)

وحظيت هذه الأحكام بدراسات أخرى منها: البكاء، محمد (1989) منهج سيبويه في التّقويم النّحوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، وياقوت، محمود، (2018) التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه (ط2)، دار المعرفة الجامعية. والمعموري، حسن (2015) نقد الوجه النّحوي في إعراب القرآن الكريم، دراسة تأصيلية. مجلة كلية التربية الأساسيّة للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، ع (23). والمصاروة، جزاء (2015) المستوى الثاني من مستويات الاستعمال اللغويّ عند سيبويه، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، 42(1). والمصاروة، جزاء (2015) الاستعمال اللغويّ القبيح، دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه، مجلة العلوم الإنسانية، الكويت، ع (25). والراجحي، حنان (2013) الأحكامُ المعيارية في التقعيد النّحويِّ بين ابن جني وابن هشام دراسة نظرية تطبيقية (حكم الرّاجِح أنموذجًا)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 10(1)

إنّ الحكم النوعيّ في التّقويم اللغوي قلمّا ينفك عن الحكم الكميّ؛ فقد يكون معيار الحسن والجودة والرداءة والقبح مستنداً إلى درجة من الشيوع أو عدمه، كقولهم: عربيّ كثير، أو قليل قبيح، أو نادر رديء، أو قولهم: الغالب والأغلب، والأكثر والأفشى.

برز الحكم بالأفضلية من خلال الوصف بحكم أجود عند سيبويه بالاعتماد على ضوابط لغويّة في نظام نحويّ يبيح تعدد الاستعمالات وتنوع أوجه الإعراب، وتسمح المعايير بالمفاضلة بين هذه الاستعمالات، وهذا الأمر برز في مسألة المفاضلة بين الحمل على اللفظ أو على المعنى، (سيبويه، 1984، ج1، ص 170). واستند سيبويه أيضاً على ضوابط الكثرة والشيوع أي المعايير الكميّة في بناء الحكم التفضيلي، ومنه قوله في وصف الاستعمالات اللغويّة في قول العرب: إبل حَمَضيّةٌ التي تأكل الحَمْض، وقد يقولون: حَمْضيّة، ويصف سيبويه الاستعمال الثاني بأنّه أجود وأكثر وأقيس في كلامهم (سيبويه، 1984، ج3، ص336).

فحكم الأجود حكم تقويميّ من الأحكام التي تأتي للدلالة على ميزة من الفصاحة والقياس لما يحكم له بالجودة، ويدل على أفضلية استعمال على استعمال آخر فصيح، وهذه الأفضلية قد تعتمد على ضابط لغويّ كالقياس، والفصاحة، والشيوع والكثرة، أو تكون انطباعيّة ذوقيّة تفاضل بين تنوعات من الاستعمالات المقبولة والصّحيحة.

إنّ المفاضلة بالأجود قد تستند إلى معيار لغويّ يمنح هذا الاستعمال هذا الصّفة مع وجود أوجه فصيحة أقلّ جودة في العربيّة؛ ففي مسألة الوصف المنفي بـ (لا) نحو قولهم: لا داعي إلى الله لك، يجوز أنّ يأتي التنوين، أو بترك التنوين، فالأول على الإعمال، والثاني على قطعه عن العمل، ومثله قولهم: لا ضاربًا يوم الجمعة لك؛ إذ يجوز فيه الوجهان: على عموم نفي الضاربين، وعلى خصوص نفي ضاربي يوم الجمعة إذا نصبت بالتنوين. وقد علّل الرماني المفاضلة في الأوجه الجائزة فيه، وهي النصب بالتنوين، وهو الأجود، ثم النصب بغير تنوين، ثم الرفع بالتنوين. فقال: "وإنّما كان النصب بالتنوين أجود؛ لأنّه أشكل بالموصوف، وأجرى في الباب، وأشبه بالنظير من النداء، وأبعد من الكلفة بفك الاسم من (لا) ثم بنائه مع الصفة. وإنّما جاز النصب بغير تنوين مع تكلّف فكّ الاسم من (لا)؛ طلبًا للنظير الأكثر من بناء اسم مع اسم من نحو: خمسة عشر. وجاز الرفع بالتنوين؛ حملاً على الموضع؛ إذ كانت (لا) مع الاسم بمنزلة اسم واحد موضعه رفع" (الرماني، 1998، ص376).

فالمعيار اللغويّ كان فيصلاً في إطلاق الحكم، فالنصب بالتنوين أجود لأسباب أربعة؛ لأنّه أشكل بالموصوف، وجارٍ على الباب أي له اطراد، وله نظير في باب النداء، وهو أبعد عن التكلف، والنصب دون تنوين يجيزه النظام النّحويّ، ولكن مع تكلّف قياسه على المركب العدديّ، والقول بتركّب الاسم مع (لا)، والرفع بالتنوين آخر الأوجه وأقلّها قبولاً؛ لأنّه حملٌ على الموضع وهو خلاف الأصل.

إنّ حكم الأجود يتفاوت بين العلماء في الأخذ به، وقد يختلف باختلاف المذهب النّحويّ، ففي مسألة كسر همزة إنّ بعد القسم في حال غياب لام الجواب تفاوت العلماء في الحكم على أفضلية الفتح أو الكسر، ويلخص الشاطبيّ هذه المسألة بقوله: "وما أجاز هنا من الوجهين ليس بمذهَبِ البصريين، وإنّما هو رَأْي الكوفيين على ما حكاه ابنُ كيسان، ونحا نحوهم الزجاجيّ إذ قال: وقد أجاز بعض النّحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجودُ وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياسًا، فجعل أبو القاسم الفتح قياسًا، وإن كان الأجود الكسر، وذهب ابن أبي الربيع مذهبه أيضًا" (الشاطبي، 2007، ج2، ص332-331).

إننّا نقدّم هذه المظاهر من الحكم بالأجود؛ لنبيّن حدود هذا الحكم ومفهومه ومنطلقاته، وما اتّسم به من ضوابط، وهم يطلقونه على الاستعمالات اللغويّة التي يمايزون بينها، ويعطون واحداً منها أفضلية وميزة تجعله يحظى بجودة وقبول أعلى من الاستعمال الآخر.

- **نشأة حكم الأجود حتى عهد سيبويه:**

لعلّ من أول النصوص على حكم الأجود في المصادر التي طالعناها وجدناها عند يونس بن حبيب فيما نقله عنه سيبويه من آراء؛ إذ وردت أحكام الجودة والقبح والخبث وغيرها عند يونس، ونقلها عنه سيبويه، وهذه أحكام حظيت بتفصيل جيّد من محمد خير الحلواني وهو يتحدّث عن منهج يونس في المعياريّة (الحلواني، 1979، ص229-220)

إنّ فكرة الأحكام كانت أظهر عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي استعمل حكم الغلط في خمسين موضعًا في معجم العين المنسوب إليه (الفقراء، 2015، ص32)، واستعمل حكم الجيد والأجود في ستة عشر موضعاً؛ فكان حكم الأجود حاضراً على قلّة في أحكام الخليل، وجاء نقيضاً لحكم الرديء، ومنه قوله: "الأجودُ امَّحَى، والأصل فيه: انْمَحَى. وأمّا امتَحَى فلغةٌ رَدِيئَةٌ" (الخليل، 2007، ج3، ص314). وكذلك قوله: "أكّدْتُ العقد واليمين: وثقته، ووكّدتُ لغة، والهمزة في العقد أجود" (الخليل، 2007، ج5، ص397). "والقَبْصُ، والقِبْصُ أجود: مجمع النمل الكثير" (الخليل، 2007، ج5، ص69)

وافتقرت أحكام الخليل في الغالب إلى التعليل، والذي ظهر من الأحكام فيما أصدره منها يستند أكثره إلى معيار الأصل وكثرة الاستعمال والقياس، غير أنّ تعميم ذلك أمر غير متاح، فقد حكم الخليل على صيغة (أفعل)، وهي من المزيد، بأنّها أجود في بعض السياقات اللغويّة، والمزيد ليس أصلاً في العرف النّحويّ؛ لأنّ الأصل هو المجرد، كما في قوله: "وجَفَل الظَّليمُ، وأجفَلَ أجودُ" (الخليل، 2007، ج6، ص129)

وبدت الأحكام التّقويميّة جليّة عند سيبويه، فهو من رسّخ منهج التّقويم النّحويّ، وحظي موضوع الأحكام التّقويميّة عنده بدراسات متعدّدة أشرنا إليها سابقاً، وهذه الدراسات

فيها دلالة على أهمية الأحكام التّقويميّة في فكر سيبويه، فقد ورد حكم الجيّد عند سيبويه في أكثر من ستين موضعاً جاءت في سياقات الأحكام التّقويميّة، وجاء حكم الأجود في ثلاثين موضعاً تقريباً، وقد يأتي هذا الحكم منفرداً أو مع مصاحبة لغويّة لحكم آخر، نحو قوله: (أجود وأحسن)، (أجود وأكثر)، (الأجود الأكثر). وورد مصطلح الأحسن حكمًا تقويميًّا عنده في سبعين موضعاً تقريباً، ومن الصعوبة بمكان أنّ نجد فروقاً فاصلة بين دلالة حكم الأجود وحكم الأحسن في كثير من المسائل؛ فالوقوف على الفروق الدلاليّة بين الأحسن والأجود والأفضل والأولى والأقوى والأبين والأمثل يحتاج دراسة خاصة بأنماط المفاضلة تقوم على استقراء مواطن هذه الأحكام في النّحو العربيّ وتحليلها؛ لمعرفة دلالات استعمالها وضوابطها

إنّ هذا الشّيوع في حكم الأجود ونظائره من الأحكام التّقويميّة ذات الدّلالة التفاضلية مثل: أمثل، وأبلغ، وأبين، وأحسن، وأقوى الذي استعمله في ستين موضعاً تقريباً (سيبويه، 1984،ج1، ص361، ج3، ص111، ج4، ص 459) يؤكّد أنّ سيبويه هو من رسّخ منهج التّقويم في الأحكام التفاضلية في النّحو العربيّ، ولا أستبعد أن يكون ها النهج تسلل إليه من يونس بن حبيب والخليل، لا سيما أنّ سيبويه أصدر أحكاماً تقويميّة لاستعمالات نقلها عن يونس وعن الخليل، وهذه مسألة أشار إليها محمود ياقوت في حديثه عن كلام العرب بين سيبويه ويونس (ياقوت، 2018، ص258) ، زيادة على أنّ نقله أحكام الخليل مسألة بيّنةٌ في الكتاب.

- **الاستعمالات اللغويّة الموصوفة بحكم الأجود عند سيبويه:**

إنّ حكم الأجود قطب لثنائيّة تفاضليّة بارزة في الأحكام التّقويميّة في الفكر النّحويّ العربيّ، فالأجود قبله الجيّد، كما أنّ الأحسن يسبقه الحسَن، والأقبح يقابله القبيح، والأردأ مقابله رديء، وهناك البليغ والأبلغ، والفاحش والأفحش، وهكذا، ومثل هذه الثنائية دليل على فكرة المستويات في الأحكام التّقويميّة التفاضليّة التي تستند إلى الموازنة بين المستويات اللغويّة نفسها.

برز حكم الأجود عند سيبويه في حدود ثلاثين موضعاً، وضعف هذه العدد حكم عليه سيبويه بالجيد، وجلّ هذه المواضع تنطلق من فكرة المفاضلة بين الاستعمالات اللغويّة المنبثقة من نظرية المستويات، ولبيان ذلك نسوق طائفة من مواضع هذا الحكم على سبيل الاستدلال لتبيّن مظاهر هذا الحكم في الكتاب، ورأينا أن نجعلها في قسمين لتنظيم دراسة هذه المسائل:

أ. الحكم بالأجود على مسائل الصّرف:

ذكرنا سابقاً أنّ الأجود حكم مسبوق بحكم آخر من جنسه وهو الجيّد، فالمفاضلة في العربيّة تسير في اتجاهين، إمّا أن تكون مفاضلة من جنس واحد مثل الطويل والأطول، والجميل والأجمل، وأمّا أن تكون متضادة مثل قولنا: قبيح وحسن، وجيد ورديء، وقد برز النوع الأول بجلاء في حكم الجيد عند سيبويه، ففي قولك: هذا قاضْ، وهذا غازْ، وهذا عمْ، تريد العَمِي. حذفوا الياء في الوقف كما حذفت في الوصل، ووصف سيبويه ذلك بأنّه الكلام الجيد الأكثر. وعقّب بعد ذلك باستعمال نقله عن أبي الخطاب ويونس "أنّ بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنّهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال. فإذا لم يكن في موضع تنوين فإنّ البيان أجود في الوقف" (سيبويه، 1984، ج4، ص183).

فثمّة سياقان للاستعمال يقرهما سيبويه الأول جيّد ويصفه بأنّه كثير، والثاني أجود يوافق القياس والشيوع، وهنا تتجلّى مستويات الاستعمالات اللغويّة والمفاضلة بينها في فكر سيبويه، فثمّة مسائل صرفيّة بدت فيها المفاضلة عند سيبويه بالحكم أجود مستنداً إلى المعيار الكمي الماثل بالشيوع والكثرة، والمعيار النوعي الماثل بالقياس نحو المفاضلة بين الأبنية الاسمية في قوله: "وحَمْضيةٌ أجود وأكثر وأقيس في كلامهم" (سيبويه، 1984، ج3، ص336). فالأجود استند إلى معيار الكثرة أولاً ثمّ القياس، ولعلّ السبب في المفاضلة يرجع إلى أنّ (حَمَضيّة) فيها توالي متماثلات تنفر منه العربيّة، فالتخلص من هذا التوالي أقيس وأكثر وله نظائر في العربيّة.

إنّ معيار الكثرة للحكم بأجود في المسائل الصرفية عند سيبويه نجدُ له مثالاً آخر في باب تثنية الأسماء الممدودة، فكلّ اسم ممدود منصرف هو في التثنية بمنزلة ما كان آخره غير معتل، وذلك نحو قولنا: علباءان، وقد حكم عليه سيبويه بالأجود والأكثر قياساً بتنوعات أخرى أشار إليها "واعلم أنَّ ناساً كثيراً من العرب يقولون: علباوان وحرباوان، شبّهوها ونحوهما بحمراء، حيث كان زنة هذا النّحو كزنته، وكان الآخر زائداً كما كان آخره حمراء زائداً، وحيث مدت كما مدت حمراء". (سيبويه، 1984، ج3، ص391)؛ فالجودة مرتبطة بكثرة الاستعمال.

ونسوق نموذجاً آخر على المفاضلة بين البنى الصرفيّة بحكم الأجود عند سيبويه في باب أبنية الأفعال، ففي الفعل المثال نقول: وَرِم يرِم وورِع يرِع، وروى سيبويه: ويورَع لغة، دون إعلال، وذكر: وغِر صدرُه يَغِر، ووَجِر يجِر، ووَجِد يَجِد وجداً، وروى كذلك قولهم: يَوغَر ويوحَر، ونصّ على أنّ ذلك أكثر وأجود، "يقال يَوغَر ويَوحَر ولا يقال يورَم، ووِلِي يِلِي، أصل هذا يَفعَل، فلما كانت الواو في يفعَل لازمة وتستثقل صرفوه من باب فَعِل يَفعَل إلى باب يلزمه الحذف" (ابن السراج، 1996، ج2، ص 418). فيورَع لغة عند

سيبويه، وهي خلاف القياس، والأصل أن تكون أقل جودة، ومقابل ذلك يصف سيبويه يَوغَر ويوحَر، بالأكثر والأجود، ولم أجد لهذه المفاضلة تعليلاً عند السّيرافيّ في شرحه للكتاب (ابن السراج، 1996، ج2، ص 418)، وتابع ابن القطاع سيبويه في الحكم على (يوغَر ويوحَر)، ومع ذلك يذكر طائفة من الأفعال من هذا الباب التي جاءت من باب يفعِل ويفعَل، وبعضها استعمل بالوجهين بالتصحيح والإعلال (ابن القطاع، 1999، ص328)، والذي يظهر لنا أنّ هذه تنوعات لهجيّة لها درجة شبه متساوية من الاستعمال، وهي استعمالات متداخلة يصعب المفاضلة بينها بغير ما يعزّزه القياس والاستعمال والشّيوع.

إنّ تفضيل بنية فعليّة على أخرى نجد له مثالاً آخر عند سيبويه نقله عن يونس، يخالف ما نصّ عليه سيبويه من تفضيل (يوغَر ويوحَر)، "وزعم يونس أنّهم يقولون: كَعّ يكَعَ، ويَكِعُ أجود، لمّا كانت قد تحرك في بعض المواضع جعلت بمنزلة يدَع ّونحوها في هذه اللغة" (سيبويه، 1984، ج4، ص 107). فالذي يظهر من هذا النصّ ليس المفاضلة بين بنيتين من أبنية الأفعال، بل المفاضلة منوطة بالفعل نفسه، فبعض الأفعال في باب (يفعَل) أجود منها في باب (يفعِل)، وبعضها في باب (يفعِل) أجود من (يفعَل). وهذه مفاضلة ليس فيها للضوابط نصيب، فابن القطاع يذكر بوضوح التنوعات الأدائية لهذا الفعل: "وأمّا كعّ يكَعُّ فقد جاء فيه يكِعّ ويكَعّ، والماضي أيضاً كَعَعْتُ وكعِعْتُ بالفتح والكسر، فمن قال يكِعّ فكسر فمن لغة من فتح الماضي، ومن قال يكَعّ ففتح فمن لغة من كسر الماضي" (ابن القطاع، 1999، ص332). وهذه التنوعات تفضي إلى ظاهرة تداخل اللغات وتركيبها، وهو موضع تنبّه إليه ابن جني فأفرد له بابا في كتابه الخصائص، ونصّ عليه السيوطي في كتابه المزهر في علوم اللغة.

إنّ هذه التنوعات الأدائيّة التي تكون المفاضلة فيها بين أبنية الفعل من حيث حركة عين الفعل ذات بعد ذوقي، وهذا يؤكده لنا ما روي عن أبي زيد الأنصاري بأنّه قال: "طفت في عُليا قيس وتميم مدة طويلة، أسأل عن هذا الباب، صغيرهم وكبيرهم؛ لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أعرف لذلك قياساً، وإنّما يتكلّم به كلّ امرئ منهم على ما يستحسن ويستخفّ، لا على غير ذلك" (ابن درستويه، 1998، ص36).

وقد تستند المفاضلة عند سيبويه بين الاستعمالات بحكم الأجود إلى معايير لهجية، "ومن ذلك قولهم: (ودٌّ)، وإنّما أصلُه وَتِدٌ، وهي الحجازية الجيدة، ولكن بني تميم أسكنوا التاء كما قالوا في فَخِذٍ فَخْذٌ فأدغموا، ولم يكن هذا مطرداً لما ذكرت لك من الالتباس، حتى تجشموا وَطْداً ووَثْداً، وكان الأجود عندهم تِدَةً وطِدَةً، إذ كانوا يتجشمون البيان. وممّا بيّنوا فيه قولهم: عِتْدَانٌ، وقال بعضهم: عِتْدَانٌ فراراً من هذا، وقد قالوا: عِدّانٌ شبهوه بـ "ودٍّ"، وقلّما تقع في كلامهم ساكنة، يعني التاء في كلمةٍ قبل الدال، لما فيه من الثقل، فإنّما يفرُّون بها إلى موضع تتحرك فيه، فهذا شاذّ مشبّه بما ليس مثله نحو يهتدي ويقتدي". (سيبويه، 1984، ج4، ص482). وهذه المسألة اشار إليها صالح عجيل في بحثه الموسوم بـ

(الفِرارُ اللُّغَويِّ في كِتَابِ سيبويهِ- دِرَاسَةٌ في استقرائه واصطلاحه وعلله). (عجيل، 2014، ص374).

ومن مظاهر المفاضلة في البنى الصرفيّة بحكم الأجود عند سيبويه النسبة إلى لفظ أناس، تقول: إنسانيٌّ وأناسيٌّ، لأنّه لم يكسّر له إنسان، ثمّ يعقب سيبويه بالقول: وهو أجود القولين، فسيبويه يفاضل بين قولين ليونس والخليل، وليس بين استعمالين (سيبويه، 1984، ج3، ص379)، وهذه مسألة نادرة عند النحاة المتقدمين مثل الخليل وسيبويه، لأنّ المفاضلة بين توجيهات العلماء برزت بعد عهد سيبويه، وإن كان لها رسوبات قليلة قبل ذلك.

ومن المسائل الصرفيّة التي برز فيها حكم الأجود ما جاء مستنداً إلى معيار الكثرة والقياس معاً مع إباحة الوجه الآخر في الاستعمال، ومن ذلك التنوعات الاستعمالية في بناء الفعل المضعّف العين واللام في البناء للمجهول، وذلك قولهم: قد رِدّ وهِدّ، بالكسر، وثمّة استعمال آخر له ميزة عند سيبويه، ونصّ عليه بقوله: "واعلم أنّ رُدّ هو الأجود الأكثر، لا يغيّر الإدغام المتحرك؛ كما لا يغيّره في فَعُل وفَعِل ونحوهما. وقِيل وبِيع وخِيف أقيس وأكثر وأعرف، لأنّك لا تفعل بالفاء ما تفعل بها في فَعِلتُ وفَعُلتُ" (سيبويه، 1984، ج4، ص423).

ونجد هذه الحكم في مسائل من التنوعات الأدائية الصوتيّة مثل قضية النون وما يتعلق بها في باب الإدغام والإظهار والإخفاء، ومسائل أخرى تتعلق بالوصل والفصل؛ فسيبويه ينصّ على أنّ إظهار النون مع حروف الحلق أجود وأكثر، نحو "قولك: من أجل زيدٍ، ومن هنا، ومن خلفٍ، ومن حاتمٍ، ومن عليك، ومن غلبك، ومنخلٌ (سيبويه، 1984، ج4، ص 454). وهذا يوحيّ بأنّ عدم الإظهار له مظاهر من الاستعمال المقبول.

برزت الأحكام التفضيلية من خلال الحكم التّقويمي أجود في مسائل أخرى متفرقة عند سيبويه في البنى الصرفيّة (سيبويه، 1984، ج4، ص 423، 454، 462، 464)، والملحظ العام عليها أنّها تقوم على مفاضلة بين مستويات من الأداء اللغويّ المقبول، وبعض هذه الأحكام يستند إلى معايير لغوية تتّصل بالشيوع والقياس والأكثر استعمالاً، وبعضها يستند إلى درجة من الانطباعيّة التي لم تُعزّز بسبب للمفاضلة

ذكرنا سابقاً أنّ حكم الأجود نسبيّ بين النّحاة شأنه شأنَ بقية الأحكام التّقويميّة، فما رآه سيبويه مثلاً أجود رآه غير أقل جودة، ونسوق هنا مثالاً تطبيقيّاً يثبت هذا الرأي، ففي جمع (فَعاليل أَو مَفاعيل) اليائي ثَلَاثَة أَقاويل نوجزها على النّحو الآتي (المبرد، 1994، ج1، ص146):

أ. تَقول من حييت: حياويّ بإبدال الياءِ واواً؛ كَرَاهِيَة اجْتِمَاع الياءَات، ونظيره النّسَب إلى رحى رَحَويّ، وهذا يفسّره قانون المغايرة الصّوتيّة والتخلص من توالي الأمثال.

ب. وَيجوز أَن تبدل من إِحدى الياءَات همزَة فَتَقول حَيائيّ، وَهُوَ اختيار سِيبَوَيْهِ، وهذا الإبدال يبيحه النظام الفنولوجي في العربيّة لتوافر شروط الإبدال.

ج. وإذا أَجريت الأَشياءَ على أُصولها فقلت فِي النّسَب إِلى رحى: رحيّ، وإِلى أُميّة: أُمَيِّيّ، تركت الياءَ على حَالهَا فصار البناء حَيَايِيّ، ونظيرها النّسَب إِلى راية وَآيَة؛ إذ يجوز إِقرار الياءِ مَعَ ياءِ النّسَب الثَّقِيلَة؛ فَتَقول: رايّي وآيِيّ، وهذا من مقتضيات مراعاة الأصل أو القبول بالأصل المرفوض.

وينصّ المبرد نصّاً صريحاً على جواز إبدال الْهمزَة واوًا وَهِي أَجود الأَقاويل عنده، أمّا سيبويه فيخْتَار الإبدال إِلى الْهمزَة، ويستحسن ذلك كما صرّح بذلك المبرّد نفسه (المبرد، 1994، ج1، ص146).

ب. الحكم بالأجود على مسائل نحويّة:

ثمّة بنى تركيبية كانت موطناً للمفاضلة في أحكام سيبويه، وهي مفاضلة تستند إلى الإقرار بصحة نمطين من التراكيب وجودتهما غير أنّ أحدهما أجود من الآخر وله ميزة عليه، ففي باب المطابقة بين مرفوع الصفة وعاملها يقرّر سيبويه أنّ ما يُجمع من الصّفات بغير الواو والنون نحو حَسَنٍ وحِسان، فإنّ الأجود فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حِسان قومُه. أي: أن يبقى جمع التكسير كما هو من حيث الجمع، والذي يُجمع منها بالواو والنون نحو منطلِق ومنطلقين، فإنّ الأجود فيه الإفراد مع الفاعل، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلِق قومُه (سيبويه، 1984، ج2، ص 43).

أدرك سيبويه استعمالات العرب لهذا النمط التركيبي، ولمس تنوّعاً في الأداء أشار إلى بعضه في الباب الذي أفرده لـ (مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها)، ولكنّ جموع التكسير لا تجري على الأفعال في العربيّة؛ فتبقى على هيئتها في الإسناد، بينما الصفات المشتقّة تجري على أفعالها وتسير على منوالها من حيث الإفراد عند إسنادها للفاعل أو نائبه. وهنا تبرز مسألة القياس في الحكم بالأجود لقولهم: مررتُ برجلٍ حِسان قومُه. وإذا كان هناك مخالفة لهذا القياس فهي ضمن دائرة الجيّد من الكلام؛ لعدم اختلال المعنى، ولورود استعمالات استند إليها سيبويه في بناء قواعده

إنّ مراعاة المطابقة أو عدمها على ما فيها من تنوعات في العربيّة نجد لها مثالاً آخر عند سيبويه في الحكم عليها بالأجود مقابل الجيد، ففي قول الشاعر [1]:

رَماني بِأَمرٍ كُنتُ مِنهُ وَوالِدي بَرِيّاً وَمِن أَجلِ الطَوِيِّ رَماني

يذهب سيبويه إلى جواز عدم المطابقة لدلالة المعنى تداوليّاً من خلال السياق، لا سيما أنّ هناك نظائر كثيرة لهذا في كلام العرب [2]، فلم يطابق الشاعر بين اسم كان ومعطوفه وبين الخبر؛ لدلالة السياق عليه، والذي عبّر عنه سيبويه بقوله: "عَلِم أنَّ المخاطَبَ سيَستدلّ به على أنّ الآخَرِين في هذه الصفة. والأولُ أجودُ؛ لأنّه لم يَضَعْ واحداً في موضع جمعٍ، ولا جمعاً في موضع واحدٍ" (سيبويه، 1984، ج1، ص 75). فمعيار سيبويه يستند إلى الأصل والقياس في الجودة، وهو المطابقة بين المبتدأ والخبر وما هو بحكمهما، ولكنّ وجود الاستعمالات للوجه الآخر، وجلاء المعنى في كلتا الحالين جعل الاستعمال غير المطابق من الاستعمالات الجيّدة المقبولة.

ونجد استعمالات افتراضية تمثيليّة أشار إليها سيبويه تقوم على ثنائيّة تفاضليّة ضديّة أي تضع ما هو أجود مقابل ضعيفٍ، ففي مسألة العطف بين الجمل تقول: ما زيدٌ ذاهبًا، ولا مُحْسِنٌ زيدٌ، ونصّ سيبويه على أنّ الرفع أَجْوَدُ "لأنَّك لو قلتَ: ما زيدٌ منطلقا زيدٌ، لم يكن حدَّ الكلام، وكان ههنا ضعيفًا... فلّما كان هذا كذلك أُجرى مُجرى الأجْنَبيَّ، واستُؤْنِفَ على حاله، حيثُ كان هذا ضعيفاً فيه، وقد يجوز أن تنصب" (سيبويه، 1984، ج1، ص 62). والذي يعنينا من قول سيبويه أنّ الأجود جاء حكماً يستند إلى صحة الربط في التركيب، وأنّ ثمة وجهاً يجيزه النظام النّحويّ، ولكنّه لا يخلو من الضّعف. وهذا يعني أنّه ليس من الضرورة أنّ الأجود يقابل الجيّد، بل قد يكون طرفاً معاكساً ونقيضاً لحكم آخر وهو الضعيف، أو القبيح، أو الفاسد، أو الرديء.

إنّ هذه الثنائيّة الضديّة بين الأجود والضّعيف نجد لها مظهراً آخر عند سيبويه في باب التنازع، ففي قولهم: ضربَنى وضربتُ قومُك، "الوجهُ أن تقولَ: ضربونى وضربتُ قومَك، فإن قلت: ضربَني وضربتُ قومَك فجائز، وهو قبيحٌ أَنْ تَجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أَحسنُ الفِتيانِ وأجملُه وأَكرمُ بَنِيه وأَنبَلُه" (سيبويه، 1984، ج1، ص 76). ويعقّب سيبويه على الأمر بعد إجازة التركيب الأول على قُبح؛ بأنّ تركُ ذلك أجود وأحسن، ثمّ

(1) الشاهد لعمرو بن أحمر بن العمرّد بن عامر الباهلي، أبو الخطاب. شاعر مخضرم، عاش نحو 90 عاماً. كان من شعراء الجاهلية، وأسلم، وهو من بحر الطويل. (سيبويه، 1984، ج1، ص 75)

(2) مثل قول قيسِ بن الخَطيم: نَحْنُ بِما عِنْدنا وأنتَ بِما ... عِنْدَكَ راضٍ والرأي مختلف

وقول ضابئ البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُهُ ... فإنّى وقَيّاراً بها لَغَرِيبُ

يعزّز رأيه بمعيار القياس، ويحتجّ له بقول للأخفش فيقول: "قال الأخفش: فهذا رديء في القياس، يَدخل فيه أنْ تقول: أَصحابُك جلس، تضمر شيئاً يكون في اللفظ واحداً. فقولهم: هو أَظْرَفُ الفِتيانِ وأجملُه لا يُقاس عليه" (سيبويه، 1984، ج1، ص 80).

إنّ تنوّع أوجه الأداء أتاح قدراً من الأحكام التي تمايز بين الاستعمالات التركيبية؛ ففي باب الاشتغال تظهر أوجه للنصب والرفع التي يبيحها النظام النّحويّ ويسمح بها المعنى، ولكن هذه الإباحة تخضع لأحكام الجودة أو القبح اعتباراً لمعايير لغويّة؛ ففي قول: ذي الرمّة (الباهلي، 1982، ج2، ص 1024):

إذا ابْنُ أبي مُوسَى بِلالٌ بَلَغْتِهِ ... فقامَ بَفأسٍ بينَ وِصْلَيْكِ جازر

ينصّ سيبويه على "أنّ النّصب عربيٌّ كثير،ٌ والرفْعُ أَجودُ؛ لأنّه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يَقولَ: ضربتُ زيدًا وزيداً ضربتُ، ولا يُعمِل الفعلَ في مضمَر، ولا يَتناولَ به هذا المتناوَلَ البعيدَ. وكلُّ هذا من كلامهم" (سيبويه، 1984، ج1، ص 82-81). فالجودة هنا نابعة من أنّ الرفع أقلّ تكلفاً من النّصب الذي يقتضي تقدير ناصب وتأويله. وهذا الحكم لجودة الرفع أكّده سيبويه ووصفه بالحسَن مع الجودة، وذلك في قولهم: زيدٌ لقيتُ أخاه، وإن شئتَ نصبتَ (سيبويه، 1984، ج1، ص 84).

إنّ البعد عن التقدير وتكلّف التأويل كان معياراً جليّاً في فكر سيبويه، فزيادة على الفقرات السابقة نجد سيبويه يصف الحمل على الظاهر بالجودة مقابل الحمل على المعنى؛ ففي قول جرير:

جئنى بمثل بني بدر لقومهم ... أو مثلَ أُسْرَةِ مَنْظورِ بنِ سَيَّارِ

وقول كعبُ بن جُعْيلٍ "التَّغلبُّى":

أَعِنِّي بخَوّارِ العِنانِ تَخالُهُ ... إذَا راحَ يَرْدِي بالمُدَجَّجِ أَحردَا

وَأبْيَضَ مَصقولَ السَّطامِ مُهَنَّداً ... وذا حَلَقٍ من نَسْجِ داوُدَ مُسْرَدَا

يبيّن سيبويه أنّ نصب (مثلَ) في قول جرير، ونصب (أبيضَ مصقولَ) في الشاهد الثاني للحمل على المعنى، "كأنّه قال: وأَعْطِنِى أَبيضَ مصقولَ السَّطام، وقال: هاتِ مثلَ أُسرةِ منظورِ بنِ سيَّارٍ، والنَّصبُ فى الأوّل أقوى وأحسنُ، لأنَّكَ أَدخلت الجرَّ على الحرف الناصب، ولم تجيء ههنا إلاّ بما أصله الجرُّ، ولم تُدْخِلْه على ناصبٍ ولا رافعٍ. وهو على ذلك عربىٌّ جيد. والجُّر أجودُ" (سيبويه، 1984، ج1، ص 170). فالحمل على المعنى عربيّ جيد عند سيبويه، ولكنّ الجرّ أجود؛ لأنّه حمل على الظاهر لا يحتاج إلى تقدير عامل

وتأويل نصّ، وفيه مطابقة ومشاكلة بين اللفظ والمعنى، وهذا واحد من معايير سيبويه وضوابطه في إصدار الحكم التّقويميّ

إنّ هذه المشاكلة بين اللفظ والمعنى في التركيب كانت أكثر وضوحاً في فكر السّيرافي؛ ففي مسألة قولهم: "عجبت من ضرب زيد وعمر، هو الوجه، ويجوز (عمراً)، وهو بمنزلة قولك: هذا ضارب زيدٍ وعمروٍ، وضارب زيدٍ وعمرًا، وصار الجر أجود؛ لمشاكلة اللفظيين، واتفاق المعنيين، وإذا نصبته كان المنصوب مردودًا على الأول في معناه، وليس بمشاكل له في لفظه، فإذا حصل اتفاق اللفظ والمعنى كان أجود". (السيرافي، 2008، ج2، ص48).

ومثل هذه الأحكام التي نجد فيها معيار الأصل والفرع، والحمل على الظاهر، أو التقدير ضوابط في الإصدار يتجلى في باب العطف؛ فيصف سيبويه أنّ الرفعُ أجودُ وأكثر في قولهم: ما أنت وزيدٌ، وأنّ الجرّ في قولك: ما شأنُ عبدِ الله وزيدٍ، أحسنُ وأجودُ، ويعلّل ذلك بقوله: "كأنّه قال :ما شأنُ عبدِ الله وشأنُ زيدٍ، ومَن نصب في: ما أنت وزيداً أيضاً، قال: ما لزيدٍ وأخاه، كأنّه قال: ما لزيدٍ وأخاه، كأنّه قال: ما كانَ شأنُ زيدٍ وأخاه؛ لأنّه يَقع في هذا المعنى ههنا، فكأنّه قد كان تكلّم به" (السيرافي، 2008، ج1، ص309)

وثمّة معيار آخر للجودة يستند إليه سيبويه في الحكم بالأجود وهو معيار المعنى والدلالة، ففي قول الشاعر:

يَشْكو إليَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى ... صَبرٌ جَميل فكِلانا مُبْتَلَى

ينصّ سيبويه على أنّ النصبُ أكثر وأجود (فصبراً جميلاً)؛ لأنّه يأمره بالصبر؛ فالمقام مقام طلب ودعاء، وليس إخباراً (سيبويه،1984، ج1، ص321). ولكنّ الرفع له وجه ونظائر من الاستعمالات كما في قوله تعالى: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ) (يوسف:18). ونصّ سيبويه على الجودة في أمثلة مقاربة لهذا في استعمالات أخرى تستند إلى معيار الدلالة (سيبويه، 1984، ج2، ص136).

والكثرة في الاستعمال كانت من معايير سيبويه في أحكامه التفاضلية؛ فكثيراً ما نجد استعمالات لأحكام مركبة عنده، نحو (أجود وأكثر)، ومن ذلك على سبيل التمثيل ما حكم عليه سيبويه بالأجود في باب لا النافية، فهم يقولون: لا بَراحُ، "والنصبُ أجودُ وأكثر من الرفع؛ لأنّك إذا قلت: لا غلامَ، فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس" (سيبويه، 1984، ج2، ص304). فسيبويه يقرر كثرة لا النافية للجنس قياساً بـ (لا) العاملة عمل ليس. وهذا الاقتران بين الجودة والكثرة التي تعني الشيوع لها مظاهر أخرى عند سيبويه لا يتسع المقام هنا لذكرها في هذا البحث. (سيبويه، 1984، ج2، ص454،423).

إنّ ما حكم عليه سيبويه بالأجود في المسألة السابقة استناداً للكثرة يعود إلى أنّ هذه الكثرة هي الأصل، وأنّ الإبدال فرع وتطوّر، ولقد كان المبرّد أظهر في التعبير عن هذه القضية وهو يفرد باباً لهذه القضية، عنوانه:(هَذَا بَاب مَا تقلب فِيهِ السِّين صاداً وَتركهَا على لَفظهَا أَجود)، ويعلل الإبقاء على الأصل بقوله: "وَذَاكَ لأَنَّهَا الأَصل، وإِنَّمَا تقلب للتقريب ممّا بعْدهَا، فإِذا لقيها حرف من الْحُرُوف المستعلية قلبت مَعَه؛ ليَكُون تناولهما من وَجه وَاحِد" (المبرد، 1967، ج1، ص225)

وثمّة مواضع بالحكم أجود راعى فيها سيبويه المقام الأنسب للأداء اللغويّ، ففي مسألة الوقف على الاسم المنقوص يبيّن سيبويه أنّ الوقف عليه بغير تنوين أجود، يقول: "وحدثنا أبو الخطاب ويونس أنّ بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنّهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال. فإذا لم يكن في موضع تنوين فإنّ البيان أجود في الوقف" (سيبويه، 1984، ج4، ص183)، وهذه مسألة أشرنا لها سابقاً.

وللسماع نصيب في معايير بناء الحكم (أجود) عند سيبويه، ففي مسألة الصّرف والمنع من الصّرف يقرر سيبويه أنّ حقّ لفظ (دابق) الصّرف والتذكير فيه أجود. ويستند إلى قول غيلان: (ودابِقٌ وأَيْنَ مِّني دابِقُ)، ومع ذلك ينصّ على أنّه قد يؤنّث فلا يصرف. وكذلك لفظ (منىً)، الصّرف والتّذكير فيه أجود، وينصّ سيبويه أيضاً على أنّه قد يؤنّث ولا تصرفه (سيبويه، 1984، ج3، ص243). وقد أشارت خديجة الحديثي إلى صلة الأحكام التّقويمية بالأحكام النّحوية، وإلى عامل السماع والقياس في إصدار الحكم التقوميّ، مثل: الحسن والأحسن والجيد والأجود، والأعرب، وهو الخيار، وهو القياس، وغير ذلك، (الحديثي، 1974، ص289)

إنّ الذي يمكن أن نخلص إليه في ما أتاح به المقام من عرض لمسائل لغويّة بدا فيها حكم الأجود عند سيبويه، أنّ معيار الشيوع والكثرة المستند إلى السماع، ومعيار الأصل والفرع، والقياس والاطراد، واتفاق اللفظ والمعنى، وصحة المعنى وظهوره، ومراعاة صحة البنية اللغويّة للفظ أو دقة التكوين القواعدي للبنى التركيبية، والحمل على الظاهر، كلّ هذه العناصر كانت تشكل ضوابط ارتكز عليها سيبويه في بناء أحكامه التفاضليّة بين الاستعمالات والحكم عليها، وهو يمايز بين استعمالين أو أكثر ويعطي لواحد منها ميزة، ويحكم له بالأجود قياساً بغيره من الاستعمالات التي يتيحها النظام النّحويّ للعربيّة.

وهذه المفاضلة بين الاستعمالات أو الأوجه المتاحة منها كانت تقوم على معيار يعلل به الحكم في الغالب، وقد بدا أنّ ما حكم له بالأجود ذو منزلة وميزة أعلى الجيّد في الاستعمالات اللغويّة، وقد يكون الأجود قطباً معاكساً في الأحكام؛ فيقابل ما حكم عليه

بالضعيف أو القبيح أو غير ذلك من المصطلحات التّقويميّة، وكلّ هذا يعني أنّ المفاضلة هي منهج في التّقويم، كما أنّ النظر إلى اللغة على أنّها مستويات من الأداء والفصاحة والصّحة اللغويّة فكرة رسخت في التراث النّحويّ منذ مرحلة باكرة.

لقد برز جليّاً أثر سيبويه في الدّرس اللغويّ القديم في ترسيخ منهج التقويم اللغويّ، وإشاعة حكم الأجود على الاستعمالات اللغويّة، وتجلّى هذا الأثر في ورود حكم الأجود عند المبرّد في كتابه المقتضب في (58) ثمانية وخمسين موضعاً، ووروده عند ابن السّراج في كتابه الأصول في النحو في (40) أربعين موضعاً، ووروده في كتاب الانتصار لابن ولّاد في (11) أحد عشر موضعاً، وجاء في (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي في (125) موضعاً، وفي كتاب التعليقة لأبي علي الفارسي في (10) عشرة مواضع، وعند التعمّق في تحليل كثير من هذه المواضع يجد الباحثان أنّها جاءت موافقة لما نصّ عليه سيبويه في قسم كبير منها، لا سيما في الكتب التي شرحت كتاب سيبويه.

الخاتمة:

- خلص البحث إلى بيان مفهوم حكم الأجود في اللغة والاصطلاح، فالأجود حكم تقويميّ تفاضلي يقوم على التمايز بين الاستعمالات اللغويّة التي يتوافر فيها قدر من الصحة اللغويّة، على وفق المعايير التي استخلصها العلماء من استقراء لغة العرب التي يحتجّ بها. وقد تكون المفاضلة بحكم الأجود بين استعمالين: أحدهما حكم عليه بحكم مردود نحو ضعيف وقبيح ورديء، والثاني حكم له بالأجيد والأجود.

- يستند حكم الأجود إلى قضية المستويات والموازنة بينها في الأداء اللغويّ، وقد أشار إليها العلماء بطرائق متنوعة، وهم يصدرون أحكاماً على الاستعمالات، ويقيّمون صحتها وفصاحتها أو ضعفها وبعدها عن القياس، وهذا الحكم يدلّ على وعي العلماء بهذه المستويات، والحكم عليها وفق ما يهتدون إليه من ضوابط وانطباعات.

- بيّن البحث نشأة حكم الأجود قبل سيبويه وتطوّره عنده، وكشف بعض مظاهر إصداره قبل سيبويه عند ةبعض العلماء مثل يونس والخليل رحمهما الله، وبيّن أنّ حكم الأجود نشأ باكراً مع بقية الأحكام الأخرى قبل سيبويه.

- كشف البحث أنّ سيبويه هو من أرسى دعائم منهج إصدار الأحكام التّقويميّة على الاستعمالات اللغويّة وتنوعاتها، مسبوقاً بمظاهرمن النقد عن الخليل في هذا المجال؛ لتكون الأحكام بعد ذلك ظاهرة في الفكر النّحويّ العربيّ.

- تنوعّت مظاهر الحكم بالأجود على البنى اللغويّة لدى سيبويه في مجال بنية اللفظ، وفي مجال البنى التركيبية، وكانت الأغلبية من البنى التي حكم عليها سيبويه بالأجود تقوم على الموازنة بين استعمالات مقبولة وجيدة، غير أنّ أحدها أجود من الآخر، في حين أنّ الموازنة بين استعمالات مردودة أو ضعيفة واستعمالات جيدة كان أقل ظهوراً في المسائل التي حكم عليها سيبويه بالأجود.

- بيّن البحث أبرز ضوابط سيبويه في إصدار حكم الأجود على المسائل اللغويّة، وتتمثّل في معيار الشيوع والكثرة، والأصل والفرع، والقياس والاطراد، واتفاق اللفظ والمعنى أو تشاكلهما، وصحة المعنى والدلالة، والبعد عن اللبس، وكانت مراعاة صحة البنية اللغويّة للفظ، وتحقيق القواعدية للبنى التركيبية حاضرة في هذه الضوابط.

- كشف البحث نسبية الأحكام وإطلاقها، سواء من حيث شيوع الأحكام نفسها وتفاوتها عند العالم نفسه من حيث العدد، أم من حيث تفاوت العلماء في الحكم على الاستعمال اللغويّ نفسه، فرأينا أنّ بعض ما عدّه سيبويه أجود في بعض الاستعمالات، لم يلق قبولاً من المبرّد الذي رأى وجهاً آخر في الاستعمال نفسه الذي حكم عليه سيبويه.

- كشف البحث أثر سيبويه في الدّرس اللغويّ القديم في ترسيخ منهج التقويم اللغويّ، وشيوع حكم الأجود على الاستعمالات اللغويّة، كما هي الحال عند المبرّد في كتابه المقتضب، وابن السّراج في كتابه الأصول والسيرافي في كتابه (شرح كتاب سيبويه) وغيرها.

- يحمل البحث توصية بإعداد دراسة معمّقة في رسالة جامعية أو أكثر للأحكام التّقويميّة والمفاضلة بينها في الفكر النّحويّ، للوقوف على أبعاد هذه المفاضلة في الدّرس اللغويّ، وبيان ضوابط المفاضلة والمواضعة في الأحكام وربطها بالبحث اللساني المعاصر وبخاصة علم اللغة الاجتماعيّ، وإعداد دراسات مقارنة بين الأحكام المترادفة مثل الأحسن والأجود والأولى والأفضل والأقيس وغيرها؛ للوقوف على الحدود الدقيقة لها، وبيان مدى توافقها أو اختلافها في استعمالات النحاة.

قائمة المصادر والمراجع:

الإبراهيمي، رعد (2021) إبرام الحكم النّحويّ عند سيبويه، [رسالة ماجستير، جامعة الإسراء].

الأنباري، أبو البركات (1957). الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النّحو (تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني). مطبعة الجامعة السورية.

بابتي، عزيزة (1992) المعجم المفصل في النّحو العربيّ. دار الكتب العلمية.

الباهلي، أحمد (1982). ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب (تحقيق عبد القدوس أبو صالح). مؤسسة الإيمان.

البكاء، محمد (1989). منهج كتاب سيبويه في التّقويم النّحوي. دار الشؤون الثقافية العامة.

التهانوي، محمد (1996). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (تحقيق علي دحروج). مكتبة لبنان ناشرون.

جدامي، عبد المنعم (2016). المستشرقون والتراث النّحويّ. دار كنوز المعرفة.

الجرجاني، علي (1983). التعريفات (تحقيق محمد صديق المنشاوي). دار الفضيلة.

جرير، أَبُو حَزْرَةْ (2009). ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (تحقيق نعمان محمد أمين طه، ط3). دار المعارف.

الجمحي، محمد (1998). طبقات فحول الشعراء (تحقيق محمود محمد شاكر). دار المدني.

الحديثي، خديجة (1974). الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه. جامعة الكويت.

الحديثي، خديجة (2001). المدارس النّحوية (ط3). دار الأمل.

الحسن، أحمد (2014). الضوابط التداولية في مقبولية التركيب النّحوي. مجلّة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 11(2)، 285-245. https://doi.org/10.12816/0017402

الحلواني، محمد خير (1979). المفصل في تاريخ النّحو العربيّ. مؤسسة الرسالة.

الحميداوي، نزار (2011). الأحكام التّقويميّة في النّحو العربيّ. دار الكتب العلمية.

ابن دُرُسْتَوَيْه، عبد الله (1998) تصحيح الفصيح وشرحه (تحقيق محمد بدوي المختون). المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

الراجحي، حنان (2013). الأحكامُ المعيارية في التقعيد النّحويِّ بين ابن جني وابن هشام دراسة نظرية تطبيقية (حكم الرّاجِح إنموذجاً). مجلّة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، *10*(1)، 201-189. https://doi.org/10.36394/jhss/10/1/6

الرمّاني، علي (1998). شرح كتاب سيبويه (جزء من الكتاب من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) [رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية].

الريامي، محمود (2017) المصطلحات التقييمية في النظرية النّحويّة. دار كنوز المعرفة.

الزبيدي، محمد (1984). طبقات النّحويين واللغويين (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2). دار المعارف.

الزبيدي، مرتضى (1965). تاج العروس من جواهر القاموس. دار الهداية.

السامرائي، صباح (2012). الأحكام النوعية والكمية في النّحو العربيّ. دار مدلاوي.

ابن السراج، محمد (1996) الأصول في النّحو (تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3(مؤسسة الرسالة.

السراحين، سلامة (2014). أحكام التّقويم اللغويّ في القراءات القرآنيّة [رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة].

سليمان، رعد (2022). الأجود نحوياً في كتاب سيبويه. مجلّة آداب الفراهيدي، 14 (51)، 31-18.

سيبويه، عمرو (1988). الكتاب (تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3). مكتبة الخانجي. https://doi.org/10.51990/jaa.14.51.4.2

السيرافي، الحسن (2008). شرح كتاب سيبويه (تحقيق أحمد حسن مهدلي). دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين (1989) الاقتراح في أصول النّحو وجدله. دار القلم.

الشاطبيّ، إبراهيم (2007) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) (تحقيق عبد الرحمن العثيمين وآخرين). معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

عبير، خليف (2021). أثر الذوقيّة في النظر النّحويّ. مجلّة الجامعة العراقيّة، *2* (52)، ص251-242.

عجيل، صالح (2014). الفِرارُ اللُّغَويِّ في كِتَابِ سيبويهِ - دِرَاسَةٌ في استقرائه واصطلاحه وعلله، مجلّة الجامعة العراقيّة، (16)، ص293-268.

العطابي، لبنى (2010) المفاضلة بين اللغات في كتاب سيبويه [رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية].

عوني، عمر (2008). الذوق اللغويّ وأثره في اللغة. مجلّة كلية التربية الأساسيّة، *7*(4)، ص172-154.

ابن فارس، أحمد (1997). الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. منشورات محمد علي بيضون.

الفراهيدي، الخليل (2007). كتاب العين (تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي). مكتبة ودار الهلال.

الفقراء، سيف الدين (2015). من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه (المقتضب). مجلّة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، *12*(2) ص45-27.

القرطبي، محمد (1964). الجامع لأحكام القرآن (تحقيق أحمد البردوني، ط2). دار الكتب المصرية.

ابن القطاع (1999). أبنية الأسماء والأفعال (تحقيق أحمد محمد عبد الدايم). دار الكتب والوثائق القومية.

الكفوي، أيوب (1998). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة (تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري). مؤسسة الرسالة.

اللبدي، محمد (1985). معجم المصطلحات النّحوية والصرفية. مؤسسة الرسالة ودار الفرقان.

المبرّد، محمد (1994). المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة). عالم الكتب.

المصاروة، جزاء (2015). الاستعمال اللغويّ القبيح دراسة في الاصطلاح والاستعمال عند سيبويه. المجلّة العربيّة للعلوم الإنسانية، (25)، ص121-110. https://doi.org/10.12816/0019889

المصاروة، جزاء (2015). المستوى الثّاني من مستوياتِ الاسْتعمالِ اللغويّ عند سيبويه. مجلّة دراسات سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، *42* (1)، ص210-199.

مطلوب، أحمد (2001) معجم مصطلحات النقد العربي القديم . مكتبة لبنان ناشرون.

المعموري، حسن (2015) نقد الوجه النّحوي في إعراب القرآن الكريم. مجلّة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، (23).

ابن منظور، جمال (1994) لسان العرب (ط3). دار صادر.

هبشان، حسن (2016). المفاضلة والترجيح بين القراءات. مجلّة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، (12)، 312-352.

ياقوت، محمود (2018). التراكيب غير الصحيحة نحويّاً في الكتاب لسيبويه (ط2). دار المعرفة الجامعية.

يعقوب، إميل وعاصي، ميشال (1987). المعجم المفصّل في اللغة والأدب. دار العلم للملايين.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

al-ʾibrāhīmiya raʿdun (ʾibrāmu alḥukmi al-naḥwī ʿinda sībawayhi [risālatu miājastyr jāmiʿatu al-ʾisrāʾi

alʾanbāriyu ʾabū albarakāti (1957). alʾighrābu fī jadali alʾiʿrābi walumʿi alʾadilati fī uṣūli al-naḥwi (taqdīmu wataḥqīqi saʿīdi alʾifaghinī maṭbaʿatu aljāmiʿati al-sūriyati

bābty ʿazīza (1992) almuʿjamu al-mufaṣalu fī al-naḥwi al-ʿarabī dāru al-kutubi al-ʿilmiyati

albāhiliyu ʾaḥmadu (1982). dīūānu dhī al-rumati sharḥu ʾabī naṣrin albāhilī riwāyatu thaʿlabin (taḥqīqu ʿabdi alqudūsi ʾabū ṣāliḥin muʾuasasatu alʾīmāni

al-bakāʾu muḥamadin (1989). manhajun kitābi sībawayhi fī al-taqwīmi al-naḥwī dāru al-shuʾūni al-thaqāfiyati al-ʿāmati

al-tahānawiyu muḥamadun (1996). kashāfi aṣṭilāḥāti alfunūni wa-l-ʿulūmi (taḥqīqu ʿalī daḥrūjin maktabatu lubnāna nāshirūna

judāmiyun ʿabdu almunʿimi (2016). al-mustashriqūna wa-l-turāthu al-naḥwiyu dāru kunūzi almaʿrifati

al-jurjāniyu ʿaliyun (1983). al-taʿrīfāti (taḥqīqu muḥamadi ṣadīqi al-minshāwī dāru al-faḍīlati

jarīrun ʾabū ḥazrata (2009). dīūānu jarīrin bisharḥi muḥamadi bni ḥabībin (taḥqīqu nuʿmāna muḥamadin ʾamīnin ṭh ṭ dāru almaʿārifi

aljumaḥiyu muḥamadin (1998). ṭabaqātu fuḥūli al-shuʿarāʾi (taḥqīqu maḥmūdi muḥamadi shākirin dāru almadanī

alḥadīthiyu khadījatu (1974). al-shāhidu waʾuṣūlu al-naḥwi fī kitābi sībawayhi jāmiʿatu alkūʾayti

alḥadīthiyu khadījatu (2001). almadārisu al-naḥwiyati (ط3). dāri alʾamali

alḥasanu ʾaḥmada (2014). al-ḍawābiṭu al-tadāwuliyatu fī maqbūliyati al-tarkībi al-naḥwī mijalatu jāmiʿati al-shāriqati lil-ʿulūmi alʾinsāniyati wa-l-iājtimāʿiyati 11(2)، 245-285. https://doi.org/10.12816/0017402

al-ḥalwāniyu muḥamadu khayrin (1979). al-mufaṣalu fī tārīkhi al-naḥwi al-ʿarabī muʾuasasatu al-risālati

al-ḥumaydāwiyu nizārun (2011). al-ʾāḥkāmu al-taqwīmiyatu fī al-naḥwi al-ʻarabī dāru al-kutubi al-ʻilmiyati

abnu durustawayhi ʻabdi al-lahi (1998) taṣḥīḥu al-faṣīḥi washarḥuhu (taḥqīqu muḥamadi bidawīn al-makhtūni al-majlisu al-ʾāʻlā lil-shuʾiūni al-ʾislāmiyati

al-rājḥy ḥanān (2013). alʾaḥkāmu almiʻyāriyatu fī al-taqʻīdi al-naḥwī bayna abni jinī wābni hishāmin dirāsatun naẓariyatun taṭbīqiyatun (ḥukmu al-rājiḥi ʾinmūdhajan mijalatu jāmiʻati al-shāriqati lil-ʻulūmi alʾinsāniyati wa-l-iājtimāʻiyati 10(1)، 189-201. https://doi.org/10.36394/jhss/10/1/6

al-rumāniyu ʻaliyun (1998). sharḥu kitābi sībawayhi (juzʾun min alkitābi min bābi al-nudbati ʾilā nihāyati bābi alʾafʻāli [risālatu dukutwarāh jāmiʻatu alʾimāmi muḥamadi bni suʻūdin alʾislāmiyati

al-rīāmiyu maḥmūdun (2017) al-muṣṭalaḥāti al-taqyīmiya fī al-naẓariyati al-naḥwiyati dāru kunūzi al-maʻrifati

al-zubaydiyu muḥamadun (1984). ṭabaqātu al-naḥwīīna wa-l-lughawīīna (taḥqīqu muḥamadin ʾabū alfaḍli ʾibrāhīmu ṭ dāru almaʻārifi

al-zubaydiyu murtaḍā (1965). tāju alʻarūsi min jawāhiri alqāmūsi dāru alhidāyati

al-sāmariʾiuy ṣabāḥu (2012). al-ʾāḥkāmu al-nawʻiyatu wa-l-kamiyatu fī al-naḥwi alʻarabī dāru midlāwīn

abnu al-sarāji muḥamadun (1996) al-ʾuṣūlu fī al-naḥwi (taḥqīqu ʻabdi al-ḥusayni al-fatlī ṭamuʾuasasati al-risālati

al-sarāḥīna salāmata (2014). ʾaḥkāmu al-taqwīmi al-lughawī fī al-qirāʾāti al-qurʾāniyati [risālatu dukatwarāh jāmiʻatu muʾutata

sulaymānu raʻdun (2022). alʾajwadu naḥwīā fī kitābi sībawayhi majalatu ādābi alfarāhīdī 14 (51)، 18-31.

sībawayhi ʻamrw (1988). alkitābu (taḥqīqu ʻabdi al-salāmi muḥamadi hārūna ṭ maktabatu alkhānijī https://doi.org/10.51990/jaa.14.51.4.2

al-sīrāfiyu alḥasani (2008). sharḥu kitābi sībawayhi (taḥqīqu ʾaḥmada ḥasanin mahdalī dāru alkutubi alʻilmiyati

al-suyūṭīy jalālu al-dīni (1989) aliāqtirāḥu fī uṣūli al-naḥwi wajadalihi dāru alqalami

al-shāṭibiyu ʾibrāhīmu (2007) almaqāṣidu al-shāfiyatu fī sharḥi alkhulāṣati alkāfiyati (sharḥi ʾalfiyati abni mālikin (taḥqīqu ʻabdi al-raḥmani alʻathyumyin waʾākharīna maʻhadu albuḥūthi alʻilmiyati waʾiḥyāʾi al-turāthi alʾislāmī bijāmiʻati umi alqurā

ʻabīrun khulayfun (2021). ʾatharu al-dhawqiyati fī al-naẓari al-naḥwī mijalatu aljāmiʻati alʻirāqiyati 2 (52)، ṣa-

ʻujaylun ṣāliḥin (2014). alfirāru al-lughawiyu fī kitābi sībawayhi - dirāsatun fī astiqrāʾihi wāṣṭilāḥihi waʻilalihi mijalatu aljāmiʻati alʻirāqiyati (16)، ṣa-

al-ʻaṭābiyu lubnā (2010) al-mufāḍalatu bayna al-lughāti fī kitābi sībawayhi [رِسَالَةٌ miājastyr aljāmiʻati al-hāshimiyatu

ʻawnī ʻumara (2008). al-dhawqu al-lughawiyu waʾatharuhu fī al-lughati mijalatu kuliyati al-tarbiyati al-ʾāsāsiyati 7(4)، ṣ-

abnu fārisin ʾaḥmadu (1997). al-ṣāḥibiyu fī fiqhi al-lughati alʻarabiyati wamasāʾilihā wasunani alʻarabi fī kalāmihā manshūrātu muḥamad ʻalī bīḍiwna

alfarāhīdiyu alkhalīlu (2007). kitābu alʻayni (taḥqīqu mahdīn almakhzūmī waʾibrāhīma al-sāmariʾī maktabatu wadāri alhilāli

alfuqarāʾi sayfu al-dīni (2015). min maẓāhiri alḥukmi bi-l-ghalaṭi ʻinda almubaridi fī kitābihi (almuqtaḍabi). mijalatu jāmiʻati al-shāriqati lil-ʻulūmi alʾinsāniyati wa-l-iājtimāʻiyati 12(2) ṣa-

alqurṭubiyu muḥamadun (1964). aljāmiʻu liʾaḥkāmi alqurʾāni (taḥqīqu ʾaḥmada albardūnī ṭ dāru alkutubi almiṣriyati

abnu alqaṭāʻi (1999). ʾabniyati al-ʾāsmāʾi wa-l-ʾāfʻāli (taḥqīqu ʾaḥmada muḥamadin ʻabdi al-dāyimi dāru al-kutubi wa-l-wathāʾiqi al-qawmiyati

alkafawiyu ʾayūbu (1998). alkuliīāti muʻjamun fī almuṣṭalaḥāti wa-l-furūqi al-lughawiyati (taḥqīqu ʻadnāna darwīsh wamuḥamadi almiṣrī muʾuasasatu al-risālati

al-labadiyu muḥamadin (1985). muʻjama almuṣṭalaḥāti al-naḥwiyati wa-l-ṣarfiyati muʾuasasatu al-risālati wadāru alfurqāni

almubaridu muḥamadin (1994). almuqtaḍabu (taḥqīqu muḥamadi ʻabdi alkhāliqi ʻaḍīmata ʻālimu alkutubi

almaṣārūʾa jazāʾun (2015). aliāstiʻmālu al-lughawiyu alqabīḥu dirāsatun fī aliāṣṭilāḥi wa-l-iāstiʻmāli ʻinda sībawayhi almajalatu alʻarabiyatu lil-ʻulūmi alʾinsāniyati (25)، ṣ- https://doi.org/10.12816/0019889

almaṣārūtu jazāʾu (2015). almustawā al-thānī min mustawayāti aliāstiʻmāli al-lughawī ʻinda sībawayhi mijalatu dirāsāti silsilati alʻulūmi alʾinsāniyati wa-l-iājtimāʻiyati 42 (1)، ṣ-

maṭlūbun ʾaḥmada (2001) muʻjamu muṣṭalaḥāti al-naqdi alʻarabī alqadīmi maktabatu lubnāna nāshirūna

almaʻmūriyu ḥasanun (2015) naqdu alwajhi al-naḥwī fī ʾiʻrābi alqurʾāni alkarīmi mijalatu kuliyati al-tarbiyati al-ʾāsāsiyati lil-ʻulūmi al-tarbawiyati wa-l-ʾinsāniyati (23).

abnu manẓūrin jamālun (1994) lisānu al-ʻarabi (3ط). dāru ṣādirin

habshānu ḥasanin (2016). almufāḍalatu wa-l-tarjīḥu bayna alqirāʾāti mijalatu albuḥūthi alʻilmiyati wa-l-dirāsāti alʾislāmiyati (12)، 312-352.

yāqūtu maḥmūdin (2018). al-tarākību ghayru al-ṣaḥīḥati naḥwīā fī al-kitābi lisībawayhi (2ط). dāru almaʻrifati aljāmiʻiyati

yaʻqūbu ʾimyal waʻāṣī muyshāʾul (1987). almuʻjamu almufaṣalu fī al-lughati wa-l-ʾādabi dāru alʻilmi lil-malāyīni

Comparison between linguistic uses based on the best quality judgement in Sibawayh's speech and its impact on the ancient Arabic linguistic studies

Saif Al-Dien Al-Fugara[1]

Sarah Abdel Majeed Al-Zubaidi[2]

Abstract:

The research studies one of the evaluative judgements in Arabic grammar, which are the finest judgements according to Sibawayh. Evaluative judgments are among the prominent features of grammatical theory, varying between acceptance, rejection, and criticism in linguistic studies. These judgments are common in Sibawayh's book, which laid the foundations for this approach to linguistic theory. The research problem arises from the lack of a specific study addressing the topic of comparison in evaluative judgments. Most of what has been written on this subject has been part of broader studies on evaluative judgments and their terminology, or on linguistic criticism in Arabic. The research adopts a descriptive-analytical method by exploring the aspects of comparison with the finest evaluative judgements. It classifies the linguistic uses associated with it according to Sibawayh, analyzes them, reveals their rules and standards, and explains their aspects. The research seeks to highlight the comparison between evaluative judgments according to Sibawayh, define the concept of 'the finest' both linguistically and terminologically, trace the development of this judgment up to the time of Sibawayh. and extract the criteria for comparison in this judgment in Sibawayh's book. The importance of the research lies in studying the phenomenon of comparison between linguistic uses in morphological and grammatical structures according to Sibawayh, demonstrating the criteria for issuing this judgment. The research also aims to establish the term and explain the conditions of its initial development in grammatical studies.

Keywords: differentiation, the finest, linguistic evaluation, Sibawayh, Linguist criticism.

(1) College of Arts, Humanities and Social Sciences - University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)
salfuqara@sharjah.ac.ae

(2) College of Arts, Humanities and Social Sciences - University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)